المجموعة الرابعة

باسم السلام . .

تطمس إسرائيل معالم مدينة القدس العربية

obeikandl.com

obeikandl.com

نفق إسرائيلى داخل الأقصى

يطمس هُويته العربية الإسلامية

تحدت حكومة إسرائيل برئاسة بنيامين نتنياهو مشاعر أبناء الشعوب العربية والإسلامية جميعًا . . وعصفت بمكانة المسجد الأقصى فى قلوبهم . . واستكملت افتتاح النفق الذى بدأ العمل فى شقة منذ أكثر من عشر سنوات ليربط ما بين ساحة البُراق التى تقع إلى الجنوب الغربى من المسجد وبين شارع المجاهدين وباب الأسباط فى جهته الشمالية، وكانت إسرائيل منذ احتلت المدينة تعمل خفية على شق هذا النفق الذى يبلغ طوله حوالى ٣٥٠ متراً . ووفق ما تفيد به التقارير الرسمية كانت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة توقف العمل فيه، كل مرة يكتشف الفلسطينيون ما يحاك ضد مقدسات المسلمين من انتهاك، هذه المرة انتهى العمل فعلاً . . وتأكيداً على حق السلطة الإسرائيلية فى ممارسة الإشراف على النفق وجعله تحت إمرة المستوطنين ثم تركيب بوابة جديدة تُسهل لهم المرور من الناحية الشمالية إلى ساحة البُراق . . وهذا يعنى تحويل هذه البقعة إلى ثكنة عسكرية ومنطقة احتكاك دائم بين الفلسطينيين وأجهزة القمع الإسرائيلية التى ستُحرم عليهم التواجد فى المناطق المحيطة بطرفى النفق . المسألة التى يجب أن ننتبه إليها هى أن حكومة نتنياهو تتوقع ألا يخرج رد فعل العالم العربى عن دائرة الشجب والإدانة التى تدعمها توصيات اللجان المهتمة بشئون مدينة القدس التى تطالب العالمين العربى والإسلامى بالعمل على وقف انتهاكات إسرائيل لأماكن المسلمين المقدسة فى مدينة القدس، وفى إمكان الحكومات العربية وشعوبها أن تثبت بالأدلة المادية لحكومة الائتلاف الليكودى برئاسة نتنياهو أن الأمر لن يكون صورة مكررة من ردود أفعال سابقة .

فليس صعبًا على المواقف الرسمية العربية أن تستبدل الشكوى من الأفعال الإسرائيلية إلى المنظمات الدولية وإلى كل من أمريكا وروسيا وغيرهما . . وأن تتوقف عن توجيه الانتقادات غير العملية لكل إجراء إسرائيلى لا يتفق مع منطلقات السلام، بأن تستنبط فوراً من مقررات قمة القاهرة العربية الأخيرة خطة عمل تُجبر من خلالها إسرائيل على احترام المواثيق التى وقعتها حكوماتها السابقة وعلى العودة إلى مائدة المفاوضات مع الجانب السورى والجانب اللبنانى وعلى استكمال تنفيذ اتفاقاتها مع السلطة الفلسطينية . . فالأمر ليس نفقًا يهدد المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين بقدر ما هى عودة إلى سياسات مشروع دولة إسرائيل الكبرى .

وعلى الشعوب العربية جميعًا أن تُساند حكوماتها فى هذا التوجه بدءاً من تجميد خطوات التقارب التى بدأها البعض دون اضطرار رسمى لتبادل العلاقات . . وانتهاء بوقف تطبيع العلاقات التى بدأها البعض الآخر الذى اضطر إلى تبادل هذه العلاقات .

ونحن نعتقد أن المجتمعات العربية لم تهمل كلية الوقائع التى شهدتها العلاقات العربية الإسرائيلية على مدى الشهور الثلاثة الأخيرة كما نعتقد أن ردود أفعال الحكومات العربية على ما أقدم عليه نتنياهو من إهدار لفرص السلام المتاحة حاليّا فى الشرق الأوسط جاء فى غالبيته ترجمة لنبض الشارع العربى .

فإذا كان الأمر كذلك فليس أقل من أن تسترجع ذاكرة الشعوب العربية الواعية نقاط القوة فيها وأن تُبادر بتحديد المسار الذى عليها أن تسير فيه لمساندة مواقف حكومتها التى لا بد أن تعبر عنها بشكل لا يقبل التأويل فى أسرع وقت ممكن . . فليس المطلوب أن ننتظر موقفًا همجيّا آخر من الحكومة الإسرائيلية يدفعنا إلى التحرك المنشود .

جريدة العرب الدولية اليومية ـ ١/ ١٠/ ١٩٩٦م

الاستعداد الإسرائيلى لجولة مفاوضات القدس المقبلة

هلل البعض قبل حوالى أسبوعين لرئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو أثناء زيارته الأخيرة لأمريكا حين أشيع عنه أنه تعهد للرئيس الأمريكى بوقف بناء أى مستوطنات فى داخل مدينة القدس أو حولها، واعتقد ذلك البعض أن الأمر يشمل بناء الحى الإسرائيلى الجديد فوق جبل أبو غنيم جنوب القدس الشرقية أو ما يطلق عليه هار حوما.

وأثبتت الأيام القليلة التى تلت عودة نتنياهو من هذه الزيارة أنه لا أساس لمثل هذا التعهد أو على أقل تقدير تراجع رئيس الوزراء الإسرائيلى عنه إن كان قد بدر منه، تحسبًا للضغوط التى سيتعرض لها من اليمين الإسرائيلى المتطرف الذى لن يسمح له بأية تجاوزات إستراتيجية أخرى بعد اتفاق الخليل الذى قلب الثوابت التى كان متفقًا عليها كخطط عمل تنير الطريق لحكومة الليكود وفق المنهج المتشدد الذى وضع كبرنامج انتخابى فاز بموجبه الائتلاف الليكودى الحاكم بانتخابات مايو الماضى.

ولم يكتف رئيس الوزراء الإسرائيلى بأن يعلن يوم ٢٠ فبراير فى اجتماع عام عقد فى تل أبيب عزمه السماح ببناء حى يهودى جديد فى القدس الشرقية «سنبنى فى القدس بدون أى شروط وبدون حدود بما فى ذلك الحى السكنى فى هار حوما»، بل انتهز فرصة زيارته الرسمية إلى العاصمة الأردنية عمان يوم ٢٣ فبراير أيضًا وشدد على حق إسرائيل التوراتى «فى بناء المستوطنات أينما تريد وحيثما تقع مصلحة أبناء الشعب اليهودى». وهو يسعى من وراء هذا التحرك الداخلى والمحلى والخارجى والإقليمى إلى:

١ ـ الإيحاء بأن ما قيل حول تعهده وقف بناء المستوطنات بما فيها مستوطنة هارحوما، لا أساس له من الصحة أو مغلوط.

٢ ـ تطمين دوائر الضغط السياسية داخل إسرائيل إلى أن حكومته لن تغير من توجهاتها المتطرفة فيما يخص قضيتى بناء المستوطنات وتهويد القدس.

٣ ـ لفت نظر السلطة الوطنية الفلسطينية والأنظمة العربية كافة إلى أن مسألة القدس مسألة داخلية لا علاقة لهم بها.

قد يدعى البعض أن الصورة ليست بهذه القتامة.. فقد وعد نتنياهو أمام الاجتماع العام الذى حضره فى تل أبيب بأن يبحث احتمال السماح للعرب بالبناء فى القدس الشرقية، كما أعرب عن اعتقاده فى عمان بأن يتمكن أتباع كل الأديان من الوصول إلى أماكنهم المقدسة داخل مدينة القدس، بنهاية المرحلة النهائية للمفاوضات مع السلطة الوطنية الفلسطينية. ولكن الحقيقة غير ذلك تمامًا، وعلى هذا البعض أن يعيد النظر فى استنتاجاته ليس فى ضوء «التعهد ببحث احتمال السماح للعرب بالبناء» ولا فى ضوء الاعتقاد «بأن يتمكن أتباع كل دين من الأديان الثلاثة من الوصول إلى أماكن تعبدهم وعبادتهم داخل مدينة القدس».. ولكن فى ضوء الحقائق الآتية:

أولاً: إن مشروع الاستيطان هذا أعدته حكومة العمل الإسرائيلية السابقة بهدف توطين ٢٥ ألف إسرائيلى فى مستوطنة تتسع لـ٦٥٠٠ وحدة سكنية يتم بناؤها على المرتفعات التى تُشرف على الطريق الذى يربط بيت لحم بالضفة الغربية والقدس الشرقية.

ثانيًا: إن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة صادرت منذ عام ١٩٩١م مساحة من الأراضى العربية تبلغ حوالى ١٨٥ هكتارًا لغرض إنشاء هذه المستوطنة.

ثالثًا: إن هذه المستوطنة تعتبر الخطوة الأولى الكبرى فى خطة إسرائيل لبناء حائط ضخم من المستوطنات التى ستؤدى بعد الانتهاء منها إلى تطويق القدس الشرقية بالكامل وعزلها عن الضفة الغربية.

رابعًا: حرمان الشعب الفلسطينى من حقه فى الامتداد والتوسع سواء بمحاذاة القدس الشرقية أو خارج تواجده الحالى فى الضفة الغربية.. خاصة إذا علمنا أن

مستوطنة هارحوما هذه سترتبط مستقبلاً بمستوطنتين تحت الإنشاء هما جيفات أربع وجيفات هاماتوس فى الشق الجنوبى لمدينة القدس.

خامسًا: قيام إسرائيل بإبلاغ بعض العائلات الفلسطينية المقيمة فى الضفة الغربية بضرورة إخلاء المنازل التى تقطنها فى شمال أريحا تمهيداً لهدمها وفق قرار حكومى صادر بهذا الشأن، برغم أن هذه العقارات مبنية منذ عام ١٩٦٢م، أى قبل الاحتلال الإسرئيلى بخمس سنوات على الأقل؛ مما يحد من قدرتها على الادعاء بأن البناء تم بدون تصريح منها أو أن المبانى أقيمت فوق أرض توراتية.

سادسًا: قيام مجموعة من المتطرفين الاستيطانيين بتشكيل هيئة قيادية موازية لمجلس المستوطنات اليهودية المسئول رسميّا عن أنشطة المستوطنين فى الضفة وغزة، أطلقوا عليها «لجنة مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة» وذلك لتصعيد سياسات الاحتجاجات ضد رئيس الوزراء الإسرائيلى وحكومته حتى لا يتوقفوا عن بناء المستوطنات ويتوقفوا عن تسليم مناطق يهودية أخرى إلى الفلسطينيين.

من المهم الإشارة إلى أن خبراء فى الأمن الإسرائيلى لفتوا نظر حكومة نتنياهو إلى تزايد احتمالات اندلاع أعمال عنف مُماثلة أو ربما أكثر حدة مما وقع فى شهر سبتمبر الماضى عقب افتتاح النفق تحت أساسات المسجد الأقصى، إذا بدأ بناء مستوطنات على الأقل فى القدس الشرقية، ولم يثن ذلك الإدارة الإسرائيلية عن مواصلة سياساتها الاستيطانية سواء كان ذلك استخفافًا برد الفعل العربى الذى تنظر إليه دومًا على أنه محدود الأثر والتأثير، أو كان استعدادًا لمواجهة أعمال العنف المتوقعة بأساليب قمع مستحدثة تمنع تكرار قيامها مرة أخرى.. أو استعدادا لتأجيل خطوات السلام التى تحققت حتى الآن إلى أجل غير مسمى حتى تُستكمل وسائل الضغط على الأنظمة العربية بحيث تستجيب لمطالبها دون تنازلات إسرائيلية من أى نوع (كالتفريط فى الأرض أو فى دواعى الأمن أو فى الاشتراطات المسبقة) كما حدث بالنسبة لاتفاق مدينة الخليل.

الإدارة الإسرائيلية تعلم أن قضية المستوطنات سوف تكون على رأس جدول أعمال الرئيس عرفات خلال زيارته إلى أمريكا فى مستهل الشهر المقبل، وهى تبغى من وراء الإفصاح عن سياساتها الاستيطانية المتشددة فى هذا التوقيت إلى إرباك القيادة

الفلسطينية وتشتيت جهود مباحثاتها مع الجانب الأمريكى حتى لا تتوصل إلى تحقيق مكاسب ذات وزن فى مجال الحصول على تعهدات أمريكية موثقة باستكمال خطوات تنفيذ اتفاقيات أوسلو بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى وباستكمال خطوات السلام فى المنطقة بشكل عام. وهى تعلم أيضًا أن هذا التوجه سيساعدها على خلق الحد الأقصى من الأمر الواقع على الأقل فى مدينة القدس قبل بدء مفاوضات الوضع النهائى للأراضى الفلسطينية بينها وبين السلطة الوطنية.

وتنسى إدارة بنيامين نتنياهو أن للشعوب إرادتها، حتى لو كانت أمريكا القوة العظمى الوحيدة فى العالم الآن لا تقف على الحياد بينها وبين أعدائها.. وحتى لو كانت هذه الشعوب ترزح تحت نير الاحتلال الأسوأ على مدى التاريخ.

جريدة القدس العربى اليومية ـ ٢٨/ ٢/ ١٩٩٧م

openkandl.com

الرئيس والكونجرس.. والقدس العربية

قرار الرئيس الأمريكى بتأجيل انتقال سفارة بلاده فى إسرائيل إلى مدينة القدس تنفيذاً للقانون الذى أصدره الكونجرس عام ٩٥ بهذا الخصوص سيفتح الباب لصراع جديد بين المؤسسات الأمريكية قد يوسع من شقة الخلاف، القائمة حاليّا بين الإدارة والمؤسسات التشريعية، وقد يؤدى من جانب آخر إلى إشعال وتيرة الحرب التى اتسمت بالهدوء خلال الأشهر الخمسة الماضية بين كلينتون واللوبى اليهودى فى أمريكا.

كلينتون استخدم صلاحياته الدستورية التى تخول له اتخاذ ما يراه مناسبًا لحماية الأمن القومى، فى الوقت نفسه قام السفير الأمريكى إدوارد ووكر باستئجار شقة داخل مجمع هليتون السكنى بالقدس الغربية ليكون مقراً تبادليًا له قد يُسكت أعضاء الكونجرس واللوبى اليهودى إلى حين. حتى يتقرر الوضع النهائى للمدينة وفق ما سوف تتمخض عنه اتفاقات أوسلو التى تم التوقيع عليها فى حديقة البيت الأبيض عام ٩٢ بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية.. والتى تنص بنودها على أن تبدأ أولى جولاتها يوم ٤ مايو ١٩٩٩م.

هناك إجماع بين المحللين على أن القانون الذى أصدره الكونجرس عام ٩٥ «قانون رمزى» يهدف فى المقام الأول إلى تعزيز فرض السيادة الإسرائيلية على القدس بشقيها، إلا أن مجموعة من المشرعين برئاسة السناتور الجمهورى چون كيل والسناتور الديمقراطى چوزيف ليبرمان تستعد لتقديم مذكرة قانونية تطالب الإدارة الأمريكية بعدم التسويف بعد أول يونية القادم وتُهدد باستصدار قانون جديد أكثر تشدداً وإلزاماً.

الإدارة الأمريكية ترى أن نقل سفارتها إلى القدس قبل استكمال جولات الوضع النهائى بين إسرائيل والسلطة الوطنية ينفى عن أمريكا صفة الوسيط النزيه المحايد الذى تأثرت مصداقيته إلى حد كبير فى الآونة الأخيرة، أما جماعات الضغط اليهودية فترى أن وجود السفارة الأمريكية يجب أن يكون فى عاصمة إسرائيل، التى هى القدس.

كلا الطرفين ينسى أن ضم القدس الشرقية تم بعد حرب ٦٧، وأن ما يترتب على أى احتلال للأراضى غير مُقنن وفق الاتفاقات والمعاهدات الدولية التى يلتزمان بها فى أماكن أخرى من العالم إلا فى الأراضى العربية التى تحتلها إسرائيل.

وبالنسبة لمدينة القدس على وجه التحديد لم يعترف أحد فى العالم كله بما ألحقته بها إسرائيل من تغيرات أو أجرته عليها من تعديلات سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية. لم تفلح إسرائيل طوال اثنين وثلاثين عامًا سوى فى إحداث عمليات بناء مشوهة وتغيرات سكانية مُفتعلة كانت أدواتها فيها الاغتصاب والعنصرية.

الدور الآن على الحكومات العربية والإسلامية وعلى المنظمات المدنية المستقلة فى العالمين العربى والإسلامى والمنظمات المشابهة فى العالم المسيحى، التى تعرف للقدس المسيحية قدرها ومكانتها وعلى جماعات الضغط العربية ومؤسسات حقوق الإنسان. عليهم جميعًا التنسيق فيما بينهم لتحقيق تحرك واع مدروس من أجل الحفاظ على القدس العربية حرة بعيدة عن سيطرة وسطوة إسرائيل.. فالتاريخ يقول للجميع: إن القدس قبل أن تحتل القوات الإسرائيلية شطرها الغربى عام ٤٨ وشطرها الشرقى عام ٦٧ كانت آمنة ومستقرة مفتوحة لمُعتنقى جميع الديانات بلا تفرقة أو عنصرية كما لم يقع بها أى تحرش كما وقع منذ بضعة أشهر للرئيس الفرنسى تحت سمع وبصر المسئولين الإسرائيليين الذين لم يحركوا ساكنًا ولم يبدوا اعتذارًا.

هذا التحرك من الضرورى التخطيط له على أعلى المستويات حتى يأتى بنتائج داعمة للموقف الخطابى العربى والإسلامى ومن ثم مساندة للإدارة الأمريكية والرئيس كلينتون حتى لا تضطر تحت وطأة ضغط الكونجرس واللوبى الإسرائيلى إلى الإذعان لما تدفع نحوه بقوة، ومن بين آليات هذا التخطيط:

١ ـ الدعوة عالميًا لاجتماع موسع للجمعيات المدنية الإسلامية والمسيحية ترعاه منظمة المؤتمر الإسلامى بالاشتراك مع المنظمة العالمية للكنائس الأرثوذكسية.

٢ ـ استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بضرورة زيارة لجان من منظمة اليونيسكو للقدس بشطريها وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن بالحالة التى عليها المدينة تاريخيّا وجغرافيّا وسكانيّا فى الوقت الراهن مقارنة بما كانت عليه سنة ٤٨ وسنة ٦٧ .

٣ ـ تنشيط صندوق دعم القدس بكافة الوسائل التى تجعل موارده فى خدمة السكان العرب الذين ما زالوا متمسكين إلى آخر قطرة من دمائهم وبرغم الإغراءات والضغوط التى يتعرضون لها بعدم بيع أملاكهم أو إخلائها .

٤ ـ تبنى الدفاع عن المقدسيين فى المحافل الدولية خاصة هؤلاء الذين تُغتصب ممتلكاتهم أو يمنعوا من دخول المدينة وفق السياسات الإسرائيلية العنصرية .

٥ ـ تكثيف العمل الدبلوماسى الجماعى العربى الإسلامى الموحد لمحاربة أى اتجاه لدى البعثات الدبلوماسية العاملة فى إسرائيل يدعو إلى نقل مقارها إلى القدس تحت أى ضغط ومهما كانت وضعية البعثة التى تفكر فى ذلك سواء كانت من الدول المتقدمة أو من غيرها .

٦ ـ دعم الجانب الفلسطينى فى موقفه التفاوضى النهائى عندما يواجه الجانب الإسرائيلى حول وضع المدينة المقدسة وغيرها من المسائل المؤجل النظر فيها إلى المرحلة الأخيرة .

الإدارة الأمريكية الحالية قد تكون واعية لما قد تتعرض له مصالحها فى المنطقة فى أعقاب اتخاذ قرار مُلزم بنقل سفارتها إلى القدس ، ولكن الإدارة القادمة خاصة إذا فاز آل جور نائب الرئيس الحالى بمنصب الرئيس فى الانتخابات التى بدأ الحزبان الديمقراطى والجمهورى الاستعداد لخوضها ، لن تكون على الدرجة نفسها من الاستعداد . يؤيد هذا التخوف أن البرامج الانتخابية لكلا الحزبين ، التى بدأت تظهر ملامحها أخيراً تتضمن غزلاً صريحًا لإسرائيل ووعودًا مضمونة التنفيذ لحكومتها تتوزع بين الدعم والمساندة ماليّا وعسكريّا وتكنولوچيّا ، والتأييد على كافة المستويات والاستجابة لكل المطالب داخليّا وخارجيّا . ولا يخفى على أحد أن من أولويات كل ذلك الاستجابة لتحقيق الشعار الإسرائيلى الذى يتبناه حزب العمل كما سبق أن تبناه تجمع الليكود من قبل ونعنى بذلك «القدس العاصمة الأبدية لإسرائيل» .

ولمن أراد للقدس الضياع عليه أن يسير فى غير هذا الطريق ! ! .

جريدة الشاهد الدولية الأسبوعية ـ ١٤/ ٦/ ١٩٩٩م

جرائم فى القدس.. تدينها المحكمة الجنائية الدولية

إسرائيل تستبدل بالمواثيق الدولية قوانين الخديعة

لا يصدق أحد ادعاءات إسرائيل الدينية فيما يتعلق بمدينة القدس المشرفة، فهى لم تعترض على قرار التدويل الصادر بشأن المدينة فى عام ٤٧ ولم تثر العقبات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عندما ناقشته على هامش تبادل الرأى حول عضويتها داخل المنظمة. . ووافقت عليه الوكالة اليهودية ثم حكومة إسرائيل الأولى. . ولكنها أصدرت فى عام ٤٩، قراراً يعتبر القدس الغربية عاصمة لها. . ولما سُئل بن غوريون عن تفسيره لهذا الموقف المتناقض قال «إن الأسبقية فى منتصف عام ٤٨ كانت لتوفير الضمانات الكافية لقيام الدولة من دون اعتراضات قوية، أما وقد قامت الدولة، فكل شىء مباح إما بالحرب أو بالخديعة».

وتطبيقًا لهذا المبدأ لم تبادر إسرائيل بإقامة وزارة خارجيتها فى القدس الغربية عام ٤٩، وإنما أبقت عليها فى تل أبيب حتى عام ٥٣ ثم نقلتها إلى هناك فى ظل تأييد كل من لندن وباريس اللتين كانتا على طرفى نقيض من النظام المصرى الحاكم فى القاهرة والذى كان يقود القضايا القومية بقوة وعزيمة فى ذلك الوقت. لذلك لم يكن مستغربًا أن تسارع واشنطن إلى إعلان موقفها المعارض لهذه الخطوة على اعتبار أنها كانت فى ذلك التاريخ ترى أن القضايا الدولية خاصة ما يتعلق منها بالصراعات الإقليمية يجب أن يتم التوصل إلى حل جذرى لها عبر الشرعية الدولية ممثلة فى الأمم المتحدة وليس عبر التحالف بين الأطراف المتداخلة فيها وفى ضوء المصالح الآنية!!

بعد حرب ٥٦ تمكنت حكومة إسرائيل من كسب ود المزيد من دول أوروبا الشرقية والغربية مما جعلها تنجح فى إقناعها بنقل سفاراتها إلى القدس الغربية بدلاً من تل أبيب، وبعد ضمها للقدس الشرقية فى ضوء نتائج حرب ٦٧ أعلنت أنها أعادت توحيد شطرى المدينة وأنها أصبحت العاصمة الأبدية لها وطالبت دول العالم أجمع بأن تنقل مقارها الدبلوماسية إلى هناك. فى ذلك الوقت امتنعت العديد من عواصم العالم عن الاستجابة لهذه الدعوة فى ظل اعتبارات كثيرة كان من بينها أن الصراع العربى ـ الإسرائيلى ما زال فى أقصى درجات اشتعاله ولم تكن قد ظهرت على السطح بعد بوادر ما يُسمى هذه الأيام بمبادرات السلام الساعية إلى إقرار سلام من نوع ما بين الطرفين.

ورغم نجاح هذه المجموعة من الدول العربية بمساندة من مجموعة الدول الإسلامية ومجموعة دول عدم الانحياز فى استصدار العديد من القرارات التى أدانت من خلالها الجمعية العامة للأمم المتحدة كافة القرارات الإسرائيلية المتعلقة بالمدينة المُقدسة مما حدا بالغالبية من دول العالم إلى عدم نقل سفاراتها إلى القدس ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لم تأبه بهذه القرارات أو تلك التى صدرت عن جامعة الدول العربية أو المؤتمر الإسلامى أو دول عدم الانحياز أو غيرها من المؤتمرات العالمية. وزاد من عدم التفات إسرائيل إلى هذه القرارات نجاحها مؤخراً فى الحصول على اعتراف أمريكى بضرورة نقل سفارة واشنطن إلى القدس ورصد مبلغ ١٠٠ مليون دولار لهذه الخطوة بعد أن أعطى المشرفون اليهود على بلدية المدينة أرضًا لهذا الغرض تم الاستيلاء عليها عنوة بدون وجه حق.

ومنذ عام ٦٧ لم تتوقف إسرائيل عن خطط تغيير معالم المدينة ابتداء من إزالة الحدود الفاصلة بين شرق المدينة وغربها عن طريق بناء حزام سكانى يحيط بها من كل جانب بحيث وصل اتساعها الآن إلى حوالى ٢٠ كيلومتراً بدءًا من جبل الزيتون، وتحقيقًا لهذه الخطوة لم تتورع حُكوماتها المتعاقبة عن مصادرة المبانى وإزالة البعض منها إلى جانب طرد السكان العرب ووضع اليد على أرض الغائبين وأراضى الأوقاف.. وكلها إجراءات تقع داخل دائرة اختصاص المحكمة الجنائية الدولية التى شكلت بناء على الاتفاقية الدولية التى أقرت لهذا الغرض فى السابع عشر من شهر يولية عام ١٩٩٨م!!

الغرض الأساسى من تكوين هذه المحكمة الدولية هو كما تنص ديباجة اتفاقيتها التى وقعت عليها غالبية دول العالم ما عدا إسرائيل وأمريكا «محاكمة الأشخاص المسئولين عن ارتكاب جرائم الإبادة ضد الإنسانية وجرائم الحرب فضلاً عن جرائم العدوان، التى تقوم بها الدول ضد أبنائها أو ضد الآخرين»، ويندرج تحت هذا النوع الأخير كل ما ارتكبته إسرائيل وما زالت تصر على ارتكابه من جرائم ضد الإنسان العربى فى داخل أراضيها أو فى داخل الأراضى التى تشرف عليها السلطة الوطنية الفلسطينية وأيضًا التى ما زالت تقوم بها داخل أراضى هضبة الجولان السورية المحتلة والتى ارتكبتها خلال سنوات احتلالها لأراضى الجنوب اللبنانى.

وما يخص مدينة القدس وسكانها على وجه التحديد يمكن الإشارة إلى بعضه فى فيما يلى:

- جرائم إبعاد السكان الأصليين بالقوة الجبرية التى أفضت إلى الموت فى بعض الحالات.
- جرائم الاستيطان فوق أراضى الغير تحت حماية القوات المسلحة.
- جرائم الاضطهاد والإقصاء ضد السكان العرب والتى أدت إلى موت البعض أو عجزهم.
- جرائم الفصل التعسفى لأفراد الأسرة الواحدة.
- جرائم الإخفاء القسرى للأفراد واحتجازهم بلا سند قانونى بحجة مقاومة السلطات.
- توجيه الاتهام جزافًا والقيام بإجراءات الحبس غير المشروعة.
- الاستيلاء على أراضى الغير بحجة غيابهم أو بحجة الحاجة إليها لتوفير الأمن والاستقرار.
- وضع اليد على أراضى الأوقاف الإسلامية والمسيحية وفق تشريعات مزيفة.
- تعمد هدم المعالم الثقافية والدينية للمدينة.
- طمس معظم المعالم الدينية الإسلامية والمسيحية للمدينة.

ربما لهذا السبب لم توقع إسرائيل وأمريكا على هذه الاتفاقية . . وربما لهذا السبب أصرت وزارتا الخارجية والعدل الأمريكيتان على عدم الاعتراف بالتوصيف النهائى للجرائم التى يمكن اتهام الدول بالقيام بها خاصة جرائم مثل الاستيطان فى أرض الغير وإبعاد أهل البلاد عن الأماكن التى عاشوا فيها سنوات طويلة هم وأهاليهم!! . ووفقًا للمادة الثامنة من النظام الأساسى للمحكمة «يُعد إبعاد السكان أو نقلهم قسريا متى تم بطريقة متكررة ومتتابعة ومنظمة أو على نحو واسع النطاق جريمة ضد الإنسانية كما يُشكل انتهاكًا واضحًا لاتفاقية جنيف لعام ٤٩ إذا ارتكبت ضد الأشخاص المدنيين الذين تحميهم أحكام هذه الاتفاقية» .

كما يعنى الاستيطان وفق هذه المادة ووفقًا للأعراف الدولية ومبادئ القانون الدولى «قيام دولة الاحتلال على نحو مباشر أو غير مباشر بنقل بعض من سكانها المدنيين إلى أماكن أخرى غير تلك التى درجوا على العيش فوقها» .

وتشير المادة نفسها إلى ضرورة حماية الممتلكات الثقافية والدينية للقطر المحتل وذلك اتفاقًا مع ما جاء فى اتفاقية جنيف لعام ٤٩ واتفاقية لاهاى لعام ٥٤ حيث حرمت «الإتيان بأى أعمال عدوانية ضد هذه المبانى حتى فى فترات النزاع المسلح» ومن المعروف أن الحماية التى تُوفرها هذه الاتفاقيات للمُمتلكات الثقافية المخصصة للأغراض الدينية أو التعليمية أو الفنية أو الآثار التاريخية إنما ترجع إلى كونها تراثًا إنسانيّا يجب الحفاظ عليه بكل السبل إلى جانب العمل على وقايته ضد عوامل التدمير والتلف .

من هنا نقرر باتفاق غالبية الآراء الفقهية مسئولية إسرائيل المباشرة عما جرى وما زال يجرى لمدينة القدس ماديّا ومعنويّا ، فضلاً عن باقى الجرائم التى لم يتسع لها المقام ، وهذه الأفعال مُدانة ومجَرّمة سواء قام بها مدنيون أو عسكريون وسواء جرت بطريق السهو أو عدم التقدير أو الجهل أو بطريق الخطأ . كما نُقرر أن عدم توقيع حكومة إسرائيل على اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية لا يسقط عنها مسئولية هذه الأعمال الجنائية ؛ لأنها أفعال مُجَرمة فى ضوء بنود الاتفاقيات الدولية والقانون والعرف الدوليين وهو ما يعرف دوليّا بمصطلح «الاتفاق التعاهدى» ، خاصة أن مثل هذه الجرائم الدولية لا تسقط بالتقادم كما يدعى البعض .

وعملاً بمنطوق هذه القواعد يظل مقترفو هذه الجرائم أو من يُمثلهم مُعرضين للمحاكمة وفقًا لقواعد القانون الدولى مهما طال الزمن، بل ويحق لأى دولة مُعاقبتهم متى وجدوا على أرضها!!.. بغض النظر عن مكان ارتكاب هذه الجرائم أو جنسية من قاموا بها أو ضحاياها. وللتذكير فقط نقول إن إسرائيل نفسها استندت إلى القواعد ذاتها عندما اختطفت المجرم النازى أيخمن وقدمته للمحكمة وحكمت عليه بالإعدام عام ٦٢، وقررت مَحكمتُها فى ذلك الوقت «أن تحت يدها التبرير الكامل لوصف ما قام به المتهم والنظام الذى كان يعمل لخدمته لفترة محددة، من جرائم ضد الإنسانية خاصة ما يوصف بأنه إبادة وتشريد للمدنيين من اليهود الأبرياء».

جريدة الزمان اليومية ـ ٤/ ٩/ ٢٠٠٠م

المقدسيون والسندان الأمريكى

فى الوقت الذى تزايدت فيه الإجراءات الإسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين المقدسيين عبر المؤسسات المختصة مثل وزارة الداخلية والتأمين الوطنى والرفاه الاجتماعى وبلدية القدس والتى تمثلت فى فرض اشتراطات تعجيزية مثل مطالبتهم بعدم الإنجاب إلا إذا كان المواطن يملك جميع الوثائق والمستندات التى تعطيه حق الإقامة فى داخل المدينة . . قام إيهود باراك بعرض مشروع للحل الدائم على المسار الفلسطينى ينطوى على إقامة دولة فلسطينية مستقلة على ما يوازى ٦٠٪ من الأراضى العربية المحتلة مقابل ضم الـ ٤٠٪ الباقية إلى إسرائيل بما فيها منطقة القدس الكبرى على أن تعترف الدولة الجديدة بعدم أحقيتها فى المطالبة مستقبلاً بأى شبر من الأراضى التى كانت تدعيها فى يوم من الأيام لا قبل اتفاقيات أوسلو ولا بعد اتفاق شرم الشيخ!! .

الالتفاف الذى يسعى إليه باراك وحكومته بكل جهد وبلا كلل مؤيداً بالمستوطنين من ناحية وبالأحزاب الدينية من ناحية ثانية وبأمريكا من ناحية ثالثة يعمد إلى التلويح بتحقيق حلم الفلسطينيين بإقامة دولة لهم على حساب حرمانهم وحرمان العالم كله من مدينة القدس العربية التى تحترمها كل الأديان . وهو يقوم بهذه المبادلة على اعتبار أن الجانب الفلسطينى سوف يقبل بها طمعًا فى أن ينال حظه من الحياة فوق أرض له عليها سيادة معترف بها وتحت علم يرفرف على سارية أمام مبنى الأمم المتحدة فى نيويورك . . ويتعمد فى الوقت نفسه إهمال موقع القدس فى قلب المسلمين والمسيحيين فى جميع أنحاء العالم .

القدس وما تحويه من تراث ملك للعالم أجمع وليس لليهود فقط ؛ لأنها تعتبر عالميّا سجلاً لجميع الأديان السماوية يجمع تراثها كلها بلا عنصرية ولا تعصب أعمى . .

والقدس العربية مثال ونموذج فريد للعلاقة المشتركة بين هذه الأديان ودليل ناصع على مدى ما كان يجمع بينها وبين معتنقيها من ود واحترام ومحبة قبل أن تحتلها القوات الصهيونية التابعة للوافدين اليهود عبر الحدود باستخدام أساليب الغدر والخديعة وسلاح الترويع والقتل.

حتى لو قبلنا مؤقتًا بالادعاء الإسرائيلى الأمريكى بأن البعض من أبناء فلسطين اضطروا تحت تهديد السلاح عام ١٩٤٨م وما قبله لبيع أراضيهم فى القدس الشرقية لعدد من اليهود، فهذا الأمر لا يسمح لدولة إسرائيل بمد سيادتها إلى هذه الأراضى؛ لأن عملية انتقال الملكية الشخصية وفق الأعراف الدولية لا تلغى إطلاقًا استقلالية الأرض من الناحية السياسية ببقائها تحت سيادة الدولة التى تتبع لها فى المقام الأول.. كما أن القدس الشرقية وإن كانت تقع ـ من الناحية القانونية ـ تحت السيادة الفلسطينية إلا أنها قضية أكثر من مليار مسلم.

لهذا ليس لإسرائيل أى حق قانونى أو شرعى يمنحها التحكم فى مدينة القدس الأصلية أو فى الأراضى القريبة منها مثل جبل أبوغنيم أو رأس العمود بحيث تجعل من القدس الكبرى مدينة معبأة بالقنابل الموقوتة القابلة للانفجار فى أى لحظة بحيث تقضى على ما بقى من محاولات لإقامة سلام مستقر وشامل بين دول المنطقة.

ليس هناك مكان لثقافة السلام بين إسرائيل وجيرانها طالما لم تحل مشكلة القدس وفق الحقوق التاريخية المشروعة والموثقة لأهلها.. ليست هناك ثقافة سلام وعدل طالما تمارس الإجراءات التعسفية والعنصرية تحت سمع العالم وبصره ضد المقدسيين حتى أصبحت عمليات توالدهم تخضع للمزاج الإسرائيلى.. ليست هناك ثقافة سلام وعدل وحسن جوار طالما هناك شعب واحد يظن فى نفسه أنه شعب الله المختار الذى يَحق له أن يتصرف كيفما يشاء فيما يشاء ووقتما يشاء.

القدس العربية ثروة عربية وتراث إسلامى لا يمكن أن نفرط فيه والدفاع عنها نوع من أنواع الجهاد الذى تؤمن به الشعوب العربية ولن نتنازل عنه إلا إذا حُررت القدس الشرقية وعادت إلى سلامها الذى كانت تعرفه عبر مئات السنين.. قبل أن تطمع فيها العصابات الصهيونية التى حولت نفسها إلى دولة من دون أن تمتلك شرعية التصرف الحضارى الذى يقودها إلى سلام مستقر وعادل بين جيرانها.

جريدة الزمان اليومية ـ ١٢، ١٣/ ٨/ ٢٠٠٠م

دماء فلسطينية تقاوم الأسطورة

قررت حكومة إسرائيل المحتلة لمدينة القدس الإسراع بتلبية دعوات غلاة اليمين الأصولى اليهودى المتطرف، الدينية الزائفة حول «إعادة بناء الهيكل» وذلك حين أوعزت قبل نهاية شهر يوليو ٢٠٠١م للمحكمة العليا بالموافقة قضائيّا لجماعة «أمناء الهيكل» بوضع حجر أساس الهيكل الثالث. ولم يكن غرض مستشارى شارون من وراء ذلك زيادة اشتعال المواجهات بين مؤسسته العسكرية الفائقة القدرة والقوة وبين أبناء فلسطين العُزل استمرارًا لسياسة الإفناء العلنى التى تنتهجها حكومته ضدهم، وإنما كانوا يهدفون إلى أبعد من ذلك.. إلى جذب عدد أكبر من أنصار اليمين النازى داخل إسرائيل للوقوف فى مواجهة ما قد يبدو انقسامًا بين أعضاء حكومته حيال سياسته التعسفية العنصرية التى لم تحقق الأمن والاستقرار لإسرائيل ولم تأت بالجانب الفلسطينى مقهورًا بغير إرادته إلى مائدة المفاوضات.

فى مقالة نشرتها صحيفة يديعوت أحرونوت يوم ١٩ أكتوبر ٢٠٠٠م أى بعد ثلاثة أسابيع فقط من بدء انتفاضة الأقصى، قال الكاتب برمياهو يوبيل: «من الوهم أن نقنع أنفسنا بأننا قادرون على التحدث إلى الطرف الآخر؛ لأننا غير قادرين على التحدث إلى أنفسنا، ويجب علينا ـ قبل أن نخطط لدفع السلطة إلى الإذعان إلى مطالبنا ـ أن نتفق معًا على ما هو فى صالحنا ضد هذه المصلحة» مشيرًا إلى اختلاف الجانب الإسرائيلى حول ما وعد إيهود باراك بالتنازل عنه عبر محادثات كامب ديڤيد الثانية.. وهى تنازلات وهمية كما تشير معظم التحليلات التى تصدت لها مؤخرًا.

وأيّا كان حجم الزيف فيما يتعلق بالوعود الإسرائيلية إلا أن تبادل الاتهامات بين اليمين واليسار الإسرائيلى حول هذه المفاوضات وحول الادعاء بأنها كانت ستؤدى

حتمًا إلى «انهيار كامل للأحلام الصهيونية» يدل على أن رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك كان بإصراره على الاحتفاظ لإسرائيل بالسيطرة الكاملة على المسجد الأقصى وأحياء سكنية من القدس الشرقية يريد أن يبعد شخصه السياسى عن غضبة اليمين العنصرى الإسرائيلى الانتهازى الذى يسير نحو مخططات تحقيق أحلام الشعب اليهودى الأسطورية وعلى رأسها إعادة تشييد «هيكل سليمان» بخطى حثيثة بغض النظر عن هوية الحكومة التى تُسير دفة الأمور فى تل أبيب ليكودية كانت أم عمالية.

الهيكل أو هيكل سليمان أسطورة يهودية ورد ذكرها فى كتب التوراة التى دوّن بعض صفحاتها أحبار اليهود بأيديهم لترسيخ المطالبة بوضعها موضع التنفيذ على أرض الواقع على امتداد السنين، وقامت الصهيونية حتى من قبل تيودور هيرتزل بصبغ هذه الأسطورة بصبغة سياسية ونجحت فى أن تجعل منها مدخلاً لدعاوى تؤسس دولة تقوم على القوة الغاشمة حرصًا منها على تحويل الخطاب الدينى المتطرف إلى فلسفة عمل تجمع بين ما هو دينى وسياسى وعنصرى، ويتحقق من ورائها إعادة «بناء الهيكل» على النسق الذى أقامه عليه أول مرة نبى الله سليمان بن داود.

تعترف وسائل الإعلام الإسرائيلية بأن الأثريين اليهود والأوروبيين لم يعثروا حتى يومنا هذا على أى أثر يدل على وجود بقايا أثرية لهيكل سليمان الثانى الذى دمر عام ١٣٥ م، تحت قواعد وأساسات المسجد الأقصى. . كما يقر مؤرخو إسرائيل بأن الاستمرار فى مثل هذه الحفريات لن يساهم فى تحقيق الحلم.

تشير دراسة إسرائيلية ـ نشرت منذ سنوات وأشارت إليها وسائل الإعلام فى حينه ـ إلى أن البحث عن أدلة مادية لتأكيد صحة ما ورد فى كتب التوراة لم يبدأ كما يتصور البعض فى أعقاب احتلال إسرائيل للقدس الشرقية فى يونية عام ٦٧ وإنما بدأ قبل ذلك بعشرات السنين.

يقول ياعيز بنزيمان فى مقال له نشرته صحيفة «جيروزاليم پوست» فى منتصف مايو عام ٩٦ «بدأ اهتمام أثريى أوروپا والمهتمين فيها بالدراسات الشرقية بالحفريات الخاصة بتاريخ اليهود وأماكنهم المقدسة داخل فلسطين قبل بداية القرن العشرين بعدة سنوات وذلك تمهيدًا لربط الدعوة السياسية لإقامة الدولة العبرية فى هذا المكان بدعاوى تاريخية وأثرية تدعمها الحفريات خاصة ما يتعلق بجبل الهيكل». يؤيد هذا الاعتراف تزايد عدد

البعثات البريطانية التى بدأت تُنقب فى داخل أرض فلسطين رافعة شعار تعزيز الدراسات الشرقية انطلاقًا من تبنى قطاع واسع من مثقفيها وأهل العلم فيها لضرورة «مساعدة الشعوب التى تقوم حكومة الإمبراطورية البريطانية برعاية شئونها والحرص على تطويرها والنهوض بمستقبلها، على التعرف على تاريخها القديم وما إذا كان لها حضارة أم لا مهما كانت هامشية تأثيرها فى التاريخ الإنسانى».

لم تتخلف البعثات البريطانية والأوروبية عن المشاركة فى الحفريات التى كانت تحرسها العصابات الصهيونية طوال النصف الأول من القرن العشرين بعد أن قامت دولة إسرائيل، بل زادت وتيرتها وأعدادها بالاشتراك مع بعثات كانت تتشكل من اليهود فقط!! ووصل بهم الادعاء جميعًا على أيام حكومة مناحم بيجين عام ٧٧ كما يقول رونى شكيد فى صحيفة يديعوت أحرونوت يوم ٥ نوفمبر ٢٠٠١م إلى الإصرار على الحفر «حول حائط (المبكى) البراق الغربى والجنوبى الغربى وفتح عدد من الأنفاق الأرضية إلى القرب من أساسات المسجد الأقصى الإسلامى وفى داخل أحياء القدس الشرقية المآهولة بالسكان على أمل أن يعثروا ولو على رمح أو درع واقية أو قنينة أو جزء من آنية أو قطعة عملة معدنية.. ولكن دون جدوى».

وهذا يؤكد أن عمليات الهدم التى قامت بها الجرافات الإسرائيلية فى الحى المغاربى بالقدس إلى القرب من حائط البراق اعتباراً من منتصف يونيو عام ٦٧ لتوسيع المساحة المتاحة للزوار والمصلين من اليهود إلى جانب إزاحة الركام والأتربة عن الحائط نفسه بعمق عدة أمتار.. وإقرار بلدية القدس قبل نهاية شهر يونية الماضى لمشروع سياحى «بغرض تجميل الحائط وجعله أكثر جذبًا للسياح» تعمل دائمًا ضد الحقائق الأثرية وشواهد التاريخ وضد الإنسانية وبالمخالفة للاتفاقات والأعراف الدولية.

المشروع السياحى الجديد يقوم على فكرة حفر حوالى عشرة أمتار فى أساسات حائط البراق لزيادة المساحة التعبدية المتاحة لليهود على أن يقام على مسافة منها مدرج (سلالم) هابط عن المستوى الحالى إلى ما يوازى العمق الذى ستصل إليه الحفريات الجديدة مع إنشاء جسر علوى يربط بين الحائط وداخل المسجد الأقصى يسمح ليهود إسرائيل وزوارها بزيارة الحائط والمسجد وقتما شاءوا.. بعيداً عن مضايقات المسلمين وتعريضهم لحياة المترددين على هذه الأماكن للأخطار.. زيارة الحائط والتبرك به على

اعتبار أنه قائم فعلا . . أما زيارة المسجد فعلى اعتبار ما سيكون مستقبلا من إقامة الهيكل فوق أرضه بعد إزالته!!

يقول حجارى هوبرمان فى صحيفة هتسوفيه يوم ٣٠ من شهر يولية : إنه على الرغم من محدودية عدد أعضاء جمعية أمناء الهيكل «إلا أن تأثيرهم فى الجانب الدينى للمجتمع يتعاظم خاصة بعد أن اقتنع السياسيون فى نهاية المطاف بضرورة الدمج بين ما هو دينى وما هو سياسى» مشيراً بذلك إلى قرار المحكمة العليا بالسماح لهذه الجمعية بوضع حجر أساس إعادة بناء الهيكل . ولايكتفى الكاتب بذلك بل يسخر من تمسك المسلمين بما يصفونه بالأماكن الإسلامية المقدسة فى القدس ويتساءل «لماذا لا ترتفع صيحات الدفاع عن المقدسات الإسلامية فى القدس إلا بعد أن تبدأ إسرائيل فى العناية بها على المستوى نفسه بمقدسات اليهود داخل المدينة!! ، وأين كانت علاقاتهم الدينية القوية بهذه الأماكن قبل الآن؟!!» .

فى نهاية المقال يقترح الكاتب على حكومة شارون إغلاق المسجد الأقصى تماماً فى وجه المسلمين ومنعهم من الاقتراب منه «وتركه فارغاً وتوفير الحراسة اللازمة له إلى أن يظهر المخلص» .

ويبدو أن هذا ما تنوى حكومة إسرائيل الإقدام عليه بالتدريج ، حيث دأبت طوال أيام الجمع الماضية على عدم السماح لغير سكان القدس ممن هم فوق سن الأربعين من بين حاملى بطاقات الإقامة الصالحة بالذهاب لتأدية صلاة الجمعة فى المسجد الأقصى . . وليس من المستبعد فى الأيام القادمة أن تقيم الحواجز فى محيط المسجد وأن تقلل ـ كلما أمكن ـ ممن يسمح لهم بالتردد عليه للصلاة حتى تصل ـ فى نهاية الأمر ـ إلى إغلاقه تماماً استعداداً لهدمه وإزالته .

وللأسف لن تجد حكومة شارون العنصرية المتطرفة من يتصدى لها سوى صدور أبناء فلسطين وإيمانهم بقضيتهم وبالمسجد الأقصى وبكنيسة القيامة وبتراب وطنهم!!

جريدة الوفد اليومية ـ ٢٩/٨/٢٠٠١م

استغلال الأساطير التوراتية
لتقويض المسجد الأقصى

اعتبرت بعض الأقلام الإسرائيلية أن تلازم مباحثات قمة كامب ديڤيد الثانية مع صوم (يوليو) عند اليهود الذى يبدأ الخمس الأخير من الشهر (يوم اقتحام أسوار عكا عندما كانت محاصرة) وبين صوم (أغسطس) الذى يبدأ فى اليوم التاسع من الشهر (يوم تخريب الهيكل)، نذير شؤم؛ لأنه يضع التنازلات الإسرائيلية المرتقبة عن أجزاء من مدينة القدس فى ميزان المُحرمات التى تستدعى الوقوف توراتيّا بشدة حيالها. وبغض النظر عن الحجم المتدنى للتنازلات التى أشيع أن باراك أعلن عن استعداد حكومته للتفاوض حولها مع الجانب الفلسطينى، أكدت تصرفات الأطراف الدينية المتطرفة داخل المجتمع الإسرائيلى والعديد من كُتابه ومثقفيه أن حجم القلق من مجرد التفكير فى مثل هذه الخطوة يمثل خطراً، دفع جهاز الشاباك المسئول عن الأمن الداخلى فى إسرائيل إلى تحذير باراك من إمكانات تدمير المسجد الأقصى بغرض تعطيل مسيرة السلام التى تكاد تقضى نهائيّا على حلمهم (المتطرفين) فى الصلاة بحرية فيه بعد أن حرموا منذ عام ٦٧ من القيام بهذا الواجب الروحانى الذى ينتقص من درجاتهم الإيمانية!

فى إسرائيل الكثير من المؤسسات الدينية التى يرجع تاريخ نشأتها إلى بداية القرن العشرين والتى تضع الفكر التوراتى أساساً لحركتها داخل المجتمع وتتخذ من السياسة إطاراً لتنفيذ أهدافها مثل: «أمناء جبل الهيكل» و«معهد المذبح المقدس» و«حى وقيوم» و«حركة تشكيل الهيكل». وهذه البؤر على حد تعبير الصحفى نداف شرجاى فى صحيفة «هاآرتس» يوم ٢٥ يوليو ٢٠٠٠م تنظر إلى احتمالات رفع العلم الفلسطينى

فوق الحرم وفتح ممر إسلامى فلسطينى يوصل إليه من الناحية الشرقية ودمج عناصر من الشرطة الفلسطينية فى شرطة الأماكن المقدسة التى ستحل تدريجيّا محل الشرطة الإسرائيلية المسئولة عن المسجد الآن، على أنها تحرق قلوب اليهود المؤمنين بالنار! وعلى أنها ضربة قاصمة لكل النصوص التى وردت فى العهد القديم والوصايا التى تركها خلفهم أنبياء بنى إسرائيل، وعلى أنها بداية نهاية دولة إسرائيل التى كافحوا من أجلها مئات السنين!!.

ليست هذه هى المرة الأولى التى تنشط فيها مثل هذه الجماعات لهدم المسجد الأقصى بكل ما يَرمز إليه من قيمة دينية عند المسلمين على اختلاف مذاهبهم وما يستتبعه ذلك من دمار لما يحيط به من آثار مسيحية تمثل قيمة دينية أيضا لدى المسيحيين الشرقيين والغربيين على حد سواء، فقد سبق لمجموعة (التنظيم السرى اليهودى) أن خططوا لتفجير قبة الصخرة فى إبريل عام ٨٢ لتعطيل الانسحاب الإسرائيلى من سيناء اعتمادا على ما يسمى فى الفقة اليهودى بـ «توراة السر اليهودى» كمصدر روحى لخطتهم! ومنذ عدة أشهر استعدت حركة كاخ أيضًا للقيام بعمل دراماتيكى فى الحرم على حد وصف رون بن يشاى فى صحيفة «يديعوت أحرونوت» يوم ٢٦ يوليو ٢٠٠٠م لمواجهة أى انسحاب إسرائيلى محتمل من أراضى الضفة الغربية أو غزة، حيث أص١٨٣ درت مع١٨٣اهد التائين فى القدس بيانًا وصفت فيه إيهود باراك بأنه «خان القدس ولا بد من قطع الطريق عليه حتى لا يدمر دولة إسرائيل».

تدعى المنظمة السرية اليهودية أن التنازلات التى تقوم بها الحكومات الإسرائيلية تمثل «انهيارًا روحيّا خطيراً يجب وقفه والتصدى له بالقوة إذا لزم الأمر» ويرجع سبب هذا الانهيار وفق معتقداتهم إلى وجود أماكن «للرذيلة» على حد تعبيرهم فى داخل الأماكن اليهودية المقدسة، وهم يقصدون المسجد الأقصى على وجه التحديد! لذلك نادوا بأن «دولة إسرائيل فقدت قيمتها ولا بد من إعادة شعبها إلى «الكمال الروحى» ولن يتأتى ذلك إلا بنسف المنطقة التى تقع فيها قبة الصخرة؛ لأنها المكان الذى أقيم فيه هيكلان لليهود.. ويمثل استمرار وجود هذا المسجد تدنيسًا للبقعة اليهودية المقدسة»!

قاد فكرة نسف المسجد الأقصى عام ٧٤ كل من دان بارى ويوشاع بن شوشان فى ضوء خلفية أيديولوچية قائمة على كتابات الحاخام إبراهام إسحق والحاخام يهودا تسفى، واعتباراً من عام ٧٨ أضيف إليها خلفية سياسية مثلها يهودا عتسيون، وبذلك تشكلت أرضية هذه الفكرة من المكونات التالية:

أولاً: التفجير سيؤدى حتمًا إلى نسف المسيرة السلمية مع مصر مما سيؤدى حتمًا إلى منع إعادة منطقة سيناء إلى المصريين، وهو هدف سياسى لا بد من الكفاح من أجله؛ لأنه يؤدى إلى احتفاظ إسرائيل بقطعة غالية من الأراضى التوراتية التى وعد بها الرب.

ثانيًا: التفجير سيؤدى إلى قيام المسلمين بإعلان «الحرب الجهادية» ضد اليهود، تلك الحرب التى سيقف فيها الرب إلى جانب شعبه المختار وسيؤدى ذلك إلى تأكيد سيادة الشعب اليهودى على المنطقة وعلى العالم كله.

ثالثًا: التفجير سيعيد الفالتين من اليهود إلى حظيرة الإيمان ويزيد من أعداد المجاهدين تحت راية التوراة؛ مما سيؤدى إلى اتساع رقعة التأثير الروحى لدولة إسرائيل على البيئة المحيطة بها وبالتالى على العالم كله.

تضاعف اهتمام أفراد الجماعة بالمسجد اعتباراً من عام ٧٨ خاصة فى ظل تزايد الزحف الاستيطانى إلى محيط مدينة القدس بقيادة غوش أمونيم، وأصبح تفجير المسجد من الداخل هدفًا واضحًا. وكان لا بد من جمع المزيد من المعلومات التى يحتاجها للإقدام على هذه الخطوة لذلك تخفى دان بارى فى زى كاهن فرنسى ودخل المسجد وقام بقياس الأطوال التى تفصل بين الأعمدة وارتفاعات السقف، كما قرروا ضم متخصصين إلى الجماعة لدراسة احتياجات العملية من المواد الناسفة أو للقيام بها عن طريق القصف الجوى! ولما استقر الاتفاق على استخدام المتفجرات لاستحالة القيام بالهجوم الجوى ولو بطائرة واحدة تعهد العضو النشط مناحيم ليڤنى بدراسة أفضل المواد الناسفة التى تحقق الهدف، واستقر رأيه على الاستعانة بوسيلة قتالية تعرف باسم «الثعبان المدرع» وهى عبارة عن صاروخ يطلق على حقول الألغام المضادة للدبابات فيقوم بنسفها عن طريق كميات المواد الناسفة الهائلة التى يحملها فى ذَيله وهو مشتعل.

ولأن هذا الصاروخ متوفر فقط فى الوحدات الهندسية التابعة للقوات المسلحة الإسرائيلية ويخضع للرقابة وليس من السهل الحصول عليه كما هو الحال بالنسبة لمواد أخرى مثل (تى. إن. تى) التى تتوافر لدى صغار العاملين فى مجالات التفجيرات ولدى مقاولى البناء والحفريات، ولأن المواد الناسفة التى يعتمد عليها عمل هذه الصواريخ ستؤدى عمليّا إلى تدمير المسجد عن آخره وتحويله إلى أنقاض، كان لا بد من المجازفة بالحصول عليها، لذلك سافرت مجموعة من أعضاء الجماعة سرّا إلى قاعدة المدرعات الرئيسية بهضبة الجولان السورية المحتلة واستولت على كمية منها

وعادت بها إلى إسرائيل فى انتظار الوقت المناسب للقيام بجريمة الاعتداء على المسجد الأقصى وما يجاوره. قامت الجماعة بإعداد الأسطوانات الناسفة وصممت فتحاتها بحيث تتجه إلى داخل المسجد حتى يؤدى صدى ما ستحدثه من تفجيرات إلى مزيد من سقوط الأعمدة دون أن يؤثر ذلك على حائط المبكى أو الأقبية التى تصله بالمسجد مما قد يقضى على بعض اليهود المؤمنين الذين ربما يتصادف وجودهم فى المكان لحظة التنفيذ! واستقر الرأى على أن يدخل المكلفون ـ بهذه المهمة البشعة اللا إنسانية وبعضهم من ضباط وجنود الوحدات الخاصة ـ المسجد فى الموعد المحدد عن طريق باب الرحمة المغلق، حيث لا يوجد العدد الكافى من الحراس وحيث ارتفاع السور أنسب لتحركاتهم وخطتهم. اتفق رأى قادة الجماعة على تنفيذ العملية عشية إتمام المرحلة الأخيرة من الانسحاب الإسرائيلى من سيناء فى إبريل عام ٨٢، ولكنها تعطلت؛ لأن عضو الجماعة المؤسس مناحيم ليفنى أعلن اعتراضه القوى عليها متأثراً بآراء حاخامات مركز هراب الدينى التى تدين روحانيّا القيام بعمليات قتل لتعطيل انسحاب قوات إسرائيلية من أماكن كانت تحتلها!

الثابت كما يقول الصحفى كرمى جليون فى مقال له نشره بصحيفة «يديعوت أحرونوت» يوم ٢٥ إبريل ٢٠٠٠م أن أفراد هذه الجماعة بعد إطلاق سراحهم على أثر مصادرة الأسطوانات الناسفة التى كانت مخبأة فى كفر إبراهام واصلوا لقاءاتهم وبالطبع طوروا من أساليب تنفيذهم لهذه الخطة الإجرامية مستندين إلى عناصر روحانية أكثر تأثيراً وأعمق ربطًا فيما بينهم حتى لا تتكرر الإخفاقة التى مروا بها من قبل.

فى ظل الانهيار الحكومى الذى تعيشه الإدارة الإسرائيلية هذه الأيام بعد استقالة وزير الخارجية وبعد إجازة القراءة الأولى لمشروع حل الكنيست، هناك من يتوقع تقارب أكثر بين اليمين الدينى المتطرف من ناحية وبين المستوطنين من ناحية أخرى.

فهل تكون وسيلتهم إلى نسف مسيرة السلام مع الجانب الفلسطينى وعلى مستوى المسارات الأخرى هى نسف المسجد الأقصى، أم تدفع هذه الحالة التى تحمل حجمًا أكبر من الأضرار الداخلية للمجتمع الإسرائيلى من أجل وقف مثل هذه العمليات الإجرامية التى ستُعيد فى حالة وقوعها حالة الحرب على أشدها إلى المنطقة مرة أخرى وربما بشكل أشد عنفًا مما عاشه الجميع؟

تساؤلات مشروعة تبحث عن أجوبة، فهل من مجيب؟!

جريدة الزمان اليومية ـ ٢٩/٨/ ٢٠٠٠م

نظرية إسرائيل الإيحائية .. لا تلغى الحقوق المقدسية العربية

بينما أهاب الرئيس كلينتون فى كلمته بمناسبة ألفية الأمم المتحدة بالمشاركين كلاّ وفق علاقاته وطاقاته، أن يقدم الدعم للرئيس الفلسطينى ورئيس الوزراء الفلسطينى إيهود باراك لتشجيعهما على استكمال طريق السلام الصعب.. سلم باراك وربما للمرة الأولى بأن مدينة القدس «مكان مقدس أيضا للفلسطينيين». لا نظن أن هذا القول ينبع من إستراتيچية إسرائيلية قادرة على استيعاب الإشكالية التى تمثلها مدينة القدس ليس فقط بالنسبة للفلسطينيين وإنما لكل العرب وكل المسلمين، ولكننا نعتقد أنها جزء من ادعاء المرونة التى يراد من ورائها ترويج مقولة الفرص التاريخية والإصرار على الفرص النادرة التى لا تعوض.. وبالتالى مواصلة خداع المفاوض الفلسطينى.

لم تُقدم إسرائيل أو أمريكا حلولاً تاريخية ولم توفر فرصًا نادرة حتى الآن.. فأقصى ما وعدت حكومة باراك بتقديمه إبان مفاوضات كامب ديڤيد الثانية لم يقترب من مستوى المطالب العربية المشروعة التى تدعمها القرارات الدولية ومرجعيات خطوات السلام التى بدأت حتى قبل مدريد. لقد أثبتت التقارير التى امتلأت بها الصحف أن ما عرضه باراك بمباركة أمريكية أراد لها الرئيس كلينتون أن تنال تأييد القاهرة والرياض ما هو إلا سيادة فلسطينية رمزية على بعض من القدس الشرقية، أما السيادة الفعلية سياسيّا ودينيّا على هذا القطاع من المدينة المقدسة، فيظل فى يد إسرائيل.

منذ أن انتهت مفاوضات الكامب الثانية وفى سياق الاستعداد لاحتفالية الأمم المتحدة، حاولت أمريكا وإسرائيل أن تشيع أن الخروج من دائرة الفرص التاريخية

سيؤدى بالمنطقة إلى التهلكة وعلى الجانب العربى أن يتحمل تبعات ذلك التصرف الأرعن؛ لأنه لم يسارع إلى الضغط على الرئيس عرفات ليقَبل بما مَنت عليه إسرائيل به. ويحاول الجانبان أن يستغلا ذلك لتأكيد نظرتهما الإيحائية هذه لغرض هيمنتهما على العقل والضمير العربى وفق العناصر التالية:

١ ـ عنصر الوقت الذى يدعى أن تفويت الفرصة على بيل كلينتون، يوصل الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى إلى اتفاقية لإقرار الحقوق التبادلية بينهما فيما يتعلق ببنود الاتفاق النهائى، ليس لصالح الجانب العربى على وجه التحديد حيث سيترك الأمر بُرمته إلى الإدارة الجديدة التى لن تفتح هذا الملف إلا بعد عدة أشهر يبدأ حسابها من فبراير القادم.

٢ ـ عنصر التخويف من عودة الليكود إلى الحكم بالادعاء سياسيّا وإعلاميا أن عدم التوصل إلى اتفاق فى ظل هذه الظروف المواتية معناه تأجيل الأمر كلية لحين أن تنظر فيه حكومة ائتلافية مكونة من العمل والليكود أو حكومة ليكودية خالصة تفرزها الانتخابات التشريعية التى ربما تجرى قبل نهاية عام ٢٠٠٠م.

٣ ـ العزف على مقولة أن رجل الحرب ومفاوض السلام إيهود باراك فعل ما لم يفعله السابقون وليس بمقدوره أن يفعل أكثر من ذلك وإذا أعطى أذنه للأحزاب الدينية والمستوطنين دحضًا لما يشاع عنه أنه سيفكك دولة إسرائيل وحفاظًا على حقه فى الاستمرار فى تولى المسئولية، فلن ينال المفاوض الفلسطينى حتى ما يعرض عليه الآن سواء فيما يتعلق بالقدس أو باللاجئين أو الحدود أو المياه.. إلخ.

٤ ـ إن جمود المفاوضات مع الجانب الفلسطينى وعدم وجود بوادر لاستئنافها على المسار السورى لن يحقق للعرب أى تقدم؛ لأنهم هم الذين يرفضون السلام، وفى هذه الحالة عليهم أن يتحملوا تبعات عودة أجواء الحرب مرة أخرى، تلك الأجواء التى تقدر على تحملها فقط إسرائيل بالقياس إلى الفروق الواسعة بين قدرات الطرفين العسكرية التقليدية والتدميرية.

٥ ـ رفض العرب للسلام سيفتح الباب أمام الكونجرس الأمريكى لمزيد من الضغط على الإدارة الأمريكية الجديدة لكى تبدأ فوراً فى مباشرة بناء مقرها الدبلوماسى فى

القدس، وساعتها لن يُجدى أى موقف عربى متشدد فى زحزحة الرئيس الأمريكى سواء كان ديمقراطيّا أم جمهوريّا عن البدء فى هذه الخطوة.

إن العقل العربى الجمعى على المستوى الرسمى والشعبى لم يفقد بعد قدرته على التمييز ولم يقبل بعد بأن ما يعرض عليه هو «فرصة تاريخية يجب أن تغتنم ولا بد من القبول بها» حتى لا يضيع منه الباقى على هشاشته، وليس غريبًا علينا أن يتعجب الإعلام الإسرائيلى كيف لا يستطيع العرب الارتقاء بمشاعرهم إلى مستوى مطالبة إيهود باراك لهم باستكمال «مسيرة سلام الفرسان الشجعان». وهذا التعجب يدل على أن أدوات الإعلام الإسرائيلى تعمل فى خدمة إستراتيچيتها التفاوضية الرامية إلى السلب والاغتصاب، الداعية إلى تسويف الحقوق العربية التى تطالب بالاحتكام إلى الشرعية الدولية التى وافقت جميع الأطراف على قوة مرجعيتها وحجيتها على جميع المستويات.

إيهود باراك يظن أن بإمكانه استغلال العناصر السابق الإشارة إليها فى فرض سلام الأمر الواقع الذى وضع أسسه ديڤيد بن جوريون عندما أضاف إلى مرتكزات إستراتيچية إسرائيل التفاوضية «أن السلام لن يتحقق إلا إذا فرضت إسرائيل على العرب الصلح الذى يناسبها ويحقق لها الأمن ولشعبها الأمان» أى سلام المنتصر العنصرى المتغطرس. لذلك لا يوجد لدى حكومة إسرائيل الحالية اتجاه إيجابى نحو الالتقاء مع الجانب العربى عند منتصف المسافة الفاصلة بين السلم واللا سلم مهما كانت الاتجاهات العربية الرسمية والشعبية التى تقف بقوة عند حدود مطالبها المشروعة من دون تنازل تحميه حتى الآن الشرعية الدولية.

لن يجدى فى المرحلة القادمة حتى تتولى الرئاسة الأمريكية الجديدة مسئولياتها، تشدق الإدارة الإسرائيلية المفتقدة إلى الدعم المتكامل لمجتمعها أو الإدارة الأمريكية المفتقدة للقدرة على الفعل، أن ترفع مقولات حتمية العمل معًا لوقف نزيف الدم أو التعاون لاستمرار آخر الفرص المتاحة أمام التنمية والاستثمار؛ لأن ذلك كله يجب أن يرتكز على سلام مستقر وعادل لجميع الأطراف وبغير ذلك لن ترى هذه المنطقة السلام والأمان المنشودين.

ثمار السلام التى يتشدقون بها ويخوفون من ضياعها ويهددون الآخرين بالحرمان منها.. لم ترها أى من الدول التى وقعت سلامًا مع إسرائيل فكيف يمكن أن تجنى هذه

الثمار باتفاق منقوص مع السلطة الوطنية الفلسطينية تباركه أمريكا . . وبلا اتفاق واضح وصريح تمهد له أيضًا أمريكا يعيد أرض الجولان العربية كاملة إلى الشعب السورى .

لن يكون هناك قبول رسمى وشعبى بالاتفاق على القدس إلا إذا حصل الشعب العربى فى فلسطين على حقوقه التاريخية فى القدس الشرقية كاملة غير منقوصة . . فطالما يطالب الجانب الإسرائيلى باحترام حقوقه التاريخية ليس فى القدس فقط وإنما فى أرض فلسطين كلها ، يجب عليه أن يعترف بحقوق الآخرين .

ولن يكون هناك قبول رسمى وشعبى بالاتفاق على الحقوق المقدسية دون أن يتواكب ذلك أيضًا مع حقوق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة إلى أراضيهم وديارهم .

وعلى إسرائيل أن تعى أن موافقة الجانبين الإسرائيلى والأمريكى على هذا الحق شىء وأن يقبل بعض ممن لهم حق العودة فى الحصول على تعويضات شىء آخر . . الحق الأول حق تحميه الأعراف والمعاهدات الدولية والقرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية منذ عام ٤٨ وإلى اليوم ولا يمكن لأى فرد أن يتنازل عنها . . أما الحق الثانى فهو حق شخصى ، يلتزم به صاحبه الذى له وحده التمسك بحق العودة أو القبول بالتعويض إن شاء .

جريدة الزمان اليومية ـ ١٥/ ٩/ ٢٠٠٠م

نيّات إسرائيلية خبيثة

تجاه القدس الشرقية والمسجد الأقصى

توقع المراقبون أن تسفر الزيارة الأخيرة لشلومو بن عامى القائم بأعمال وزير خارجية إسرائيل إلى القاهرة عن تقدم فى مسار التفاوض الإسرائيلى الفلسطينى المتجمد منذ انتهت جولة كامب ديڤيد الثانية، ولكن كل التنبؤات خابت فى ضوء ما حدث بأنه ما من أهداف إسرائيلية تسعى إلى «التوصل إلى اتفاق نهائى حول كل الموضوعات مع إمكانية تأجيل نقطة أو نقطتين» على حد قول (شلومو) فى المؤتمر الصحفى الذى عقده بعد لقائه مع الرئيس حسنى مبارك.

وإطار هذا السعى هو العنوان الذى حمله باراك معه بعد عودته من كامب ديڤيد التى لم تحقق له مفاوضاتها ما كان يرجو من «اتفاق كامل ونهائى مع الجانب الفلسطينى حول كافة القضايا التى تشكل الإطار النهائى للعلاقة بينهما».

فإن لم يكن فى الإمكان التفاهم على كل ما هو مطروح على جدول «الوضع النهائى» فليس هناك ما يمنع من وجهة نظره، تأجيل بعض البنود إلى جولة أو جولات قادمة.

الحقيقة التى تتكشف أبعادها يومًا بعد يوم منذ أغلقت أبواب كامب ديڤيد، أن عقدة القدس لم تكن هى «كل شىء» وراء فشل التوصل إلى اتفاق على الرغم من الضغوط الأمريكية والتلميحات الإسرائيلية، فما زال هناك الكثيرالذى لم تتوافق عليه إرادة الطرفين بمباركة أمريكا.. مثل:

١ ـ مشكلة اللاجئين التى تتراوح بين أعداد من سيسمح لهم بالعودة وبين من سيحصلون على تعويض، وأموال التعويض هذه مشكلة فى حد ذاتها حيث ترفض إسرائيل التى استولت على أملاكهم وأموالهم وكل ما تركوه وراءهم، سداد المبالغ التى سيتم الاتفاق عليها.

٢ ـ مشكلة المستوطنات وماذا يمكن أن يوضع منها تحت السيادة الفلسطينية أو يمكن تجميعه فى إطار تبادل الأراضى بين السلطة وحكومة إسرائيل.

٣ ـ المياه وكيف يمكن ترتيب الانتفاع المشترك بمصادرها خاصة الجوفية منها.

٤ ـ القدس الشرقية وما يرتبط بها من سيادة فلسطينية منفردة أو بالاشتراك مع إسرائيل أو بوجود إشراف دولى.. إلخ.

أما ما تم الاتفاق عليه فهو: تنسيق التعاون الآنى بين أجهزة السلطة والأجهزة الإسرائيلية المختصة بتدخل أمريكى فى بعض الحالات، والسماح بمراقبة إسرائيلية على المعابر، وبناء ثلاث قواعد عسكرية لإسرائيل بالقرب من الأراضى التى ستُسلم فى المرحلة النهائية إلى السلطة الوطنية، مع بقاء الأجواء والشواطئ الفلسطينية فى كل الأحوال تحت السيطرة الإسرائيلية التامة والسماح لها باستئجار ما تحتاج إليه من أراض لفترات زمنية طويلة أو متوسطة وفق ما يتم الاتفاق عليه فى ضوء ما تستدعيه احتياجاتها!.

إسرائيل ترى أن ما تم الاتفاق عليه لا يحقق لحكومة باراك تقوية ودعم مكانتها الائتلافية التى كانت تطمح إليها وهى تتوجه إلى كامب ديفيد، لذلك سارعت إلى المناداة عبر وسائل الإعلام وعن طريق الإدارة الأمريكية بإمكانية التوصل إلى اتفاق نهائى حول ما تم إنجازه من (تفاهمات مقننة) وترك النقاط الباقية إلى جولة أو جولات قادمة حتى لا تعطل مشكلة القدس مثل هذا الاتفاق الذى تُمليه مصلحة الطرفين ومصلحة الرئيس الأمريكى بيل كلينتون وفرصة نائبه آل غور فى الفوز بالانتخابات الرئاسية القادمة. ولما وضح لها بما لا يدع مجالاً للشك أن مسألة القدس لا يمكن للطرف الفلسطينى أو العربى تجاوزها على أى مستوى من المستويات، سارعت إلى رفض كل صيغ التعامل مع هذا الإشكال بكل السبل المتاحة وغير المتاحة نافية عن نفسها صفة (المحتل الغاصب للقدس الشرقية منذ عام ٦٧) وفق كل الأعراف والقوانين

والاتفاقيات الدولية. وفى واحدة من تجليات وزير الخارجية بالنيابة شلومو بن عامى وصف المسجد الأقصى الذى تطلق عليه الأدبيات الإسرائيلية (جبل الهيكل) بأنه فى عمق قلب الدين والهوية والتاريخ اليهودى رافضًا فى الوقت نفسه ما وصفه بتشكيك الآخرين فى ارتباطات الشعب اليهودى العميق والضخم بالقدس ومواقعها المقدسة والتى لن ينفصل عنه أبدًا مرة أخرى!.

اتخذت إسرائيل من هذا التشبث المبنى على غير حق أو شرع أداة فعالة للتسويف والتأجيل والمماطلة؛ لأنها على يقين من أن رفض الطرف الفلسطينى لمبدأ (ازدواجية السيطرة على المسجد الأقصى) وفق رؤيتها الاغتصابية لن يؤدى إلى حل توافقى بالنسبة للنقاط الأخرى حتى تلك التى تم التفاهم حولها. ولكى تعطى الانطباع بأنها لم توصد الباب كاملا أمام تدفق الأفكار حول إطار التفاوض على الوضع النهائى حرصت على الإعلان عن تلقيها لمقترحات جديدة كل يوم من كافة الأطراف المهتمة بالوضع فى الشرق الأوسط وحرصها على دراستها، ثم القيام برفضها جميعًا بحجج مختلفة.

ـ فمرة ترفض فكرة السيادة الإسلامية العالمية على القدس، بحجة أنها شكل من أشكال السيادة الفلسطينية الخالصة عليها.

ـ ومرة ثانية ترفض فكرة التدويل؛ لأنها ستستثنى إسرائيل من الإشراف على (حائط المبكى وما هو تحت الساحة الرئيسية للمسجد الأقصى).

ـ ومرة ثالثة تدعى بإمكانية أن تتولى الأمم المتحدة القيام بالإشراف على الساحة الرئيسية للمسجد وذلك بالسماح لقوات دولية بالتواجد فوقها. . ثم تسارع إلى رفض المبدأ.

ـ ومرة رابعة تؤكد أن الشعب اليهودى ليس فى صدام مع الإسلام حول القدس ثم تنفى أى حقوق للمسلمين فى المسجد الأقصى بحجة أنه شيد فوق هيكل سليمان.

الحقيقة التى تعرفها حكومة إسرائيل الحالية والحكومات التى سبقتها منذ منتصف السبعينيات هى أنه لا وجود لهيكل سليمان تحت أرض المسجد الأقصى نفسه أو تحت ساحته الرئيسية، يؤيد هذه الحقيقة التقارير التى قدمتها أكثر من بعثة تنقيب عن الآثار

سواء كانت إسرائيلية أو أجنبية. وقد تناول الإعلام الإسرائيلى هذه الحقيقة بالتفصيل وعلى مدى أكثر من عشرين سنة، كان من بينها مؤخراً ما نشره نداف شرجاى فى صحيفة «هاآرتس» يوم ١٩ أكتوبر من أن المهندس الأثرى طوبيا شغيف الذى كرس حياته للبحث عن مكان الهيكل (يرفض تماماً الافتراض الذى يقول بوجوده فى المكان نفسه الذى تقع فيه قبة الصخرة ويؤكد أن موقع جبل مرويا المقدس الذى بنى عليه هورودوس الهيكل ليس هو الأقصى).

فى مقابل هذه الحقيقة التى لم تعترف بها إسرائيل لا دينيّا ولا علمانيّا طرح شار يشوب حاخام مدينة حيفا منذ بضعة أشهر فكرة إقامة (كنيس يهودى) فوق ساحة الحرم الرئيسية لكى يتاح لليهود «ممارسة شعائرهم الدينية من فوق هذه المنطقة المقدسة» التى تمثل توراتيّا نقطة الالتقاء بين الإنسان والإله «إلى أن يتم فض الاشتباك بين النظرية التى تقول بوجود الهيكل تحت أرض المسجد الأقصى وتلك التى تنفى ذلك»! وبعد عدة مداولات وافق مجلس الحاخامية الرئيسى على البدء فى التخطيط لإقامة هذا البناء كدليل على استعداد إسرائيل للتنازل عن سيادتها الكاملة على منطقة الحرم (المسجد الأقصى وساحته الرئيسية وما حولهما من أراض تابعة للأوقاف الإسلامية) والاكتفاء بهذا الكنيس!

التسويف والمماطلة الإسرائيلية والتنقل بين العواصم ذات الصلة بقضية السلام فى الشرق الأوسط يحقق لحكومة باراك عدة أهداف فى الوقت نفسه:

أولاً: تبدو أمام أعين العالم وبالذات أمريكا فى ثوب غير المعانع لمناقشة أية أفكار، على الرغم من أحقيتها منفردة فى هذه المنطقة المتنازع عليها مع الطرف الفلسطينى والأطراف العربية الأخرى والإسلامية أيضاً.

ثانيًا: تضمن استعادة مكانتها على مستوى الشارع السياسى الإسرائيلى خلال الفترة الباقية حتى تعود عجلة الحياة السياسية إلى طبيعتها بعد انتهاء الإجازة الصيفية، مما سيقلل من عنف التصادم بينها وبين الكنيست.

ثالثًا: تقرب من وجهات النظر التى تباعدت بينها وبين الأحزاب الدينية المؤتلفة معها فى الحكم بما يساهم فى تقوية مركزها فى مواجهة الليكود من ناحية والمستوطنين من ناحية أخرى، خاصة ما يوجه إليها من اتهام بأنها تنوى إهداء بعض المستوطنات

الإستراتيجية إلى السلطة الوطنية وتستعد للاعتراف بدولتها المعادية للشعب الإسرائيلى.

رابعًا: تنقل ملف القضية بالكامل إلى ساحة الانتخابات الأمريكية لفتح باب التنافس لإرضائها بقطع يد ولسان كل من تسول له نفسه منازعتها السيطرة على القدس الشرقية.

خامسًا: تلوح بنفاد صبرها حيال التعنت الفلسطينى مما يُعطيها الحق فى الانتقال إلى مسارها التفاوضى مع دمشق فى ظل رئاسة أمريكية جديدة من مصلحتها إحراز تقدم ملحوظ على هذا الملف بدلاً من الاستمرار فى تحمل مسئولية ملف مسارها مع السلطة الوطنية الفلسطينية، الذى لم يحقق لإدارة الرئيس بيل كلينتون (الذى سيكون سابقًا فى ذلك الوقت) أى مكافأة أو ميزة رغم ما بذله من جهود مضنية.

فى خضم هذه التشابكات والاستعداد المبدئى لإعادة النظر فيما تم التفاهم عليه والتفاوض مرة أخرى حول ما انتهى التعاقد عليه، توفر سياسة المماطلة السند الأكبر والدعم الأقوى لسياسات إيهود باراك العنصرية ليس فقط حيال القدس الشرقية والمسجد الأقصى، وإنما أيضًا تجاه النقاط التفصيلية الشديدة الحساسية مثل الحدود الفاصلة بين الدولتين ومصادر المياه وتدخل أجهزة الأمن الإسرائيلية فى كل ما يخص سماء المواطن الفلسطينى وأرضه. . دون المساس باتفاقات التنسيق الأمنى بين الطرفين التى تشرف عليها أمريكا وتساهم فيها فى بعض الأحيان!

جريدة الزمان اليومية ـ ٢/ ١٠/ ٢٠٠٠م

مستشار باراك لشئون التسوية الدائمة فى القدس:
المطالبة بالسيادة الإسرائيلية غير المبررة على الحرم..
أدت إلى فشل المفاوضات!!

أزيح الستار خلال الأسبوع الماضى عن جانب هام وخطير من الاتصالات السرية التى جرت بالقدس حول الحرم (جبل الهيكل) بين الفلسطينيين والإسرائيليين بعد انهيار مفاوضات كامب ديڤيد فى صيف عام ٢٠٠٠م، تلك الاتصالات التى وافق عليها الطرفان على أمل أن تحقق ما عجزت عنه مفاوضاتهما قبل ذلك بشهرين برعاية الإدارة الأمريكية على أيام الرئيس السابق بيل كلينتون.

نشب الخلاف فى كامب ديڤيد حول مستقبل منطقة الحرم.. وجرت سلسلة الاتصالات السرية من أجل التوصل إلى صيغة لحل هذا الخلاف العميق المُعقد الذى أشعل أجواء التفاوض وأدى إلى انهيار حتى ما تم إقراره من اتفاقات مبدئية حول نقاط خلافية أخرى. وربما بسبب طبيعة هذا الخلاف وإمعانًا فى السرية جرت الاتصالات هذه فى بيت الدكتور موشيه عميراف الذى عينه إيهود باراك رئيس الوزراء الإسرائيلى آنذاك ـ على أثر فشل مفاوضات كامب ديڤيد ـ مستشارًا شخصيًا له «لشئون التسوية الدائمة فى القدس» خاصة وأنه كان قد شغل المنصب نفسه إبان محادثات طابا الشهيرة.

يقول آريه ديان فى صحيفة هاآرتس (١٠/ ١٢/ ٢٠٠٢م) «بعد جهود مضنية فى كامب ديڤيد اتفق الطرفان الفلسطينى والإسرائيلى على:

أ ـ إبقاء الترتيبات القائمة فى منطقة الحرم منذ حرب الأيام الستة على ما هى عليه خاصة ما يتصل منها بالأوقاف الإسلامية التى كانت بيد السلطة الوطنية الفلسطينية دون أى تدخل من جانب إسرائيل.

ب ـ تأجيل مناقشة الترتيبات العملية النهائية التى يتوجب فرضها من وجهة نظر إسرائيل على الموقع بالاتفاق مع الجانب الفلسطينى، إلى ما بعد بلورة موقف مشترك فيما يتعلق بمنطقة الحرم (جبل الهيكل).

يقول آريه «السيادة على جبل الهيكل كانت العقبة الكؤود التى تكسرت عليها كل الآمال والتى أدت بعد وقت قصير إلى فشل المباحثات وعودة الوفود خاوية الوفاض ففى الوقت الذى أصر فيه عرفات على أن تكون السيادة فلسطينية كاملة ووحيدة على منطقة الحرم، طالب الجانب الإسرائيلى بأن تكون له السيادة على منطقة قدس الأقداس التى تقع فوق جبل الهيكل»!!.

يقول عميراف فى الكتيب الذى نشره مؤخراً بعنوان «الكفاح الفلسطينى حول القدس» والذى اعتمد فيه ـ كما يقول هو ـ على ما دوّنه من ملاحظات مفصّلة خلال الاتصالات السرية التى جرت فى بيته بحى كريم بالقدس بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى» استخدم باراك مصطلح قدس الأقداس فجأة ولأول مرة «مما شكل مفاجأة والتباساً لدى طاقم المفاوضات الذى كان يشاركه جلسات كامب ديڤيد؛ لأنه حتى لو ثبتت مصداقية هذه الدعوى فإن هذا المكان الذى وصف بهذا التبجيل الخارق للقدسية ليس سوى أربعة أمتار مربعة كان الحاخام الأكبر يستخدمها للتعبد مرة واحدة فى العام أثناء صلاته فى يوم الغفران»!!.

انتهت الاتصالات السرية فى بيت عميراف بالاتفاق بينه وبين فيصل الحسينى على صيغة حل نصت على «قيام الأمم المتحدة بتشكيل رابطة من ١١ دولة تقوم بدور الوصاية على منطقة الحرم إلى حين التوصل إلى وضع نهائى له يرضى كل الأطراف مع إبقاء الإدارة اليومية الحالية بيد الأوقاف الإسلامية مع اعتبار عرفات حارساً للأماكن الإسلامية المقدسة». تضمنت صيغة «الوصاية الدولية» هذه عدداً من القنابل الموقوتة كما سبق لصيغة «السيادة المزدوجة» التى طُرحت أثناء مباحثات كامب ديڤيد أن اشتملت على عناصر رفضها، ففى حين رحبت بها الإدارة الأمريكية وبعض الدول

العربية وافق عليها باراك من منطلق تأكده من رفض الرئيس عرفات لها . . وهو ما حدث بالفعل بالرغم مما يُذاع من «أنه أبدى استعدادًا لقبول اقتراح مماثل أثناء مفاوضات كامب ديڤيد قبل ذلك التاريخ بشهرين» .

يقول عميراف : «فشلت الاتصالات مرة أخرى وتكسرت شراع الآمال على جبل الهيكل الذى أصبح هو القضية المقدسية الوحيدة التى لم يتم التوصل إلى اتفاق حاسم حولها . . ففى كامب ديڤيد تحولت الجولات المكوكية من مفاوضات شاملة حول اللاجئين والحدود والمستوطنات والترتيبات الحدودية والقدس إلى قضية مقدسية بحتة على رأسها جبل الهيكل . . وتحولت الاتصالات السرية فى القدس إلى مباحثات مكثفة حوله بشكل محدد» .

وسائل الإعلام الإسرائيلية تؤكد أن عشرات الساعات كرست فى منتجع كامب ديڤيد فى صيف عام ٢٠٠٠م للتباحث حول قضية القدس ويعترف عميراف أن إصرار الطرف الإسرائيلى على أن تكون له سيادة مشتركة مع الطرف الفلسطينى أدى إلى انهيار هذه المفاوضات كما أدت فكرة الوصاية الدولية إلى فشل الاتصالات السرية بين الجانبين، بالرغم من أن الزعامات الإسرائيلية بدءًا من هرتزل وحتى مناحيم بيجين مرورًا بأوسيشكين وحاييم وايزمان وبن جوريون كانت تُدرك عن رؤية صادقة وعملية كما يقول عميت كوهين فى معاريف «إن جبل الهيكل هذا يُعتبر عظمة فى حلق الحركة الصهيونية يجب الخلاص منها قبل أن تؤدى إلى اختناقها» .

يتساءل عميراف فى الكتيب الذى نشره له مركز دراسات إسرائيل «الزعيم الوحيد الذى أصر على التمسك بجبل الهيكل ووصفه بما ليس فيه هو إيهود باراك بالرغم من أن المكان ليس فيه نفط وليس مؤهلا لإقامة مستوطنات وليس من المعقول أن تُطلق عليه هذه التسمية بكل ما فيه من مساجد وأماكن عبادة أخرى»!! .

يقول بعض المحللين الأوروپيين أن نقطة التفجير التى أطلقها باراك منذ أكثر من عامين هى التى مهدت الطريق لكى يقترح الجانب الأمريكى على الطرفين «أن تكون السيادة على المستوى الفوقى من منطقة الحرم للجانب الفلسطينى والسيادة التحتية للجانب الإسرائيلى» . هذه الفكرة الجهنمية لم يَسبق أن عُرفت فى تاريخ مفاوضات السيادة الدولية من قبل، وبالرغم من ذلك أصبحت مصطلحًا مدونًا فى محاضر

الجولات العلنية والسرية بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى ومبدأً يتمسك به إرييل شارون وسُيصر عليه فى المرحلة القادمة بعد فوزه فى الانتخابات العامة التى ستجرى الشهر القادم.

يعترف المراقبون الغربيون أن الجانب الفلسطينى ذهب إلى كافة المباحثات التى تطرقت إلى قضية القدس معززًا بالمعلومات والتفاصيل التى تؤيد وجهة نظره وتثبت حقوق من يمثلهم، إلى جانب ذلك أبدوا استعدادًا موثقًا لترك الأحياء اليهودية التى شيدت فى الجزء الشرقى من المدينة المقدسة.. وهذا يعنى تنازلهم عمليّا عن ثلث مساحة القدس الشرقية المدونة فى كافة الدوريات.

الموقف الفلسطينى من قضية الحرم موقف تاريخى وجغرافى لا يمكن التنازل عنه أو المبادلة عليه وليس معنى وقوف الإدارة الأمريكية إلى جانب إسرائيل أن يستجاب للضغوط بالتفريط فى هذا الحق، ومما يحسب للرئيس عرفات أنه خرج عن طوره عندما عرض الرئيس كلينتون أثناء مفاوضات كامب ديفيد فكرة تقسيم السيادة بين فوقية وتحتية ـ كما يقول عميراف ـ وسأل الرئيس الأمريكى ـ بغضب شديد ـ ما إذا كان يقبل بتقسيم السيادة فى بعض شوارع مدينة واشنطن على النسق نفسه!!.

نقطة الضعف فى هذه القضية برمتها أن إيهود باراك كان يظن أنه بتنازله الهامشى عن بعض مراكز التشدد الإسرائيلية السابقة حيال عدد من القضايا العالقة مثل عودة اللاجئين والمستعمرات والحدود والترتيبات الأمنية، سيدفع الجانب الفلسطينى إلى الرضا عما يقدمه له فيما يتعلق بقضية القدس!!. الحقيقة التى يعترف بها الجميع أن الجانب الفلسطينى أصر على بحث هذه القضية منذ اليوم الأول لوصول أفراده إلى كامب ديفيد فى يولية عام ٢٠٠٠م كما يُقررون بأنه كان مُتجاوبًا فى الكثير من الأمور المتعلقة بها، ولكنه فجر الموقف من الداخل عندما تطرق الحديث إلى المساومة على السيادة الكاملة والوحيدة على منطقة الحرم.

يقول عميراف فى كتيبه الذى أشرنا إليه «لقد أخطأ باراك خطأ قاتلاً حين أصر على موقفه من جبل الهيكل؛ لأن إسرائيل عمليّا وواقعيّا لا تحتاج إليه، خاصة إذا قيس هذا الموقف المتعنت غير المبرر بما كان سيمنحه الاتفاق حول القدس بعامة لإسرائيل من مكاسب كبيرة فى نواح أخرى». ويضيف «إنه لا أساس لصحة الادعاءات التى قدمها

باراك أو شلومو بن عامى بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد من أن رفض الجانب الفلسطينى ما لليهود من حقوق معنوية ومادية بجبل الهيكل هو الذى أدى إلى انهيار هذه المفاوضات؛ لأن هذا الرفض يمثل ـ من وجهة النظر الإسرائيلية اللاهوتية ـ رفضًا لكل ما يربط اليهود بأرض إسرائيل كلها».

وبدلا من أن يمارس عميراف ضغطًا سياسيًا وحزبيًا على الناخب الإسرائيلى مطالبًا إياه بأن ينتخب من يعيد الحقوق لأصحابها الشرعيين وأن يرفض إعادة انتخاب الذين يحاولون أن يشيدوا مستقبل أيامه فوق الوهم والخداع لكى يضمن الأمن والسلام فى المرحلة القادمة، يقترح أن تقدم إسرائيل «جبل الهيكل هدية منها لقادة الدول الإسلامية لكى تحظى باعتراف دولهم بها»!!.

جريدة الزمان اليومية ـ ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٢م

الانسحاب من غزة مقدمة لتهويد الجليل والنقب

بالرغم من عدم وضوح ملامح الانسحاب الإسرائيلى الأحادى من قطاع غزة، حيث لم يعلن عن جدول زمنى ولم تهدأ بعد اعتراضات زعماء المستعمرات الإسرائيلية هناك، يعكف إرييل شارون على وضع مُخطط فك الارتباط مع شرقى القدس موضع التنفيذ؛ لأن القضية لا تمثل أى خلاف بينه وبين غلاة الليكود ولا مع الأحزاب الدينية ولا مع سكان المستعمرات. ولا تحتاج منه إلى تدبير تعويضات كالتى يبحث عنها لدى أعضاء الجالية اليهودية الأمريكية لتقديمها لمستعمرى الأراضى الفلسطينية فى القطاع بعد إجلائهم عنها.

واذا كانت مشكلة المستعمرات اليهودية المستعصية فى قطاع غزة التى تمس فقط مستقبل ٧٥٠٠ مُستعمر قد وضعت مستقبل إرييل شارون على المحك، فمشكلة ربع مليون فلسطينى يعيشون فى القدس الشرقية تمثل ـ بالنسبة له ولحكومته وحزبه ـ واحداً من البرامج الدعائية التى يُسوق بها لتسهيل خطة انسحابه الأحادى من قطاع غزة ويُرضى بها زعماء المستعمرين ويقاوم بها التفاف بنيامين نتنياهو لطعنه فى الظهر.

تنظر إسرائيل إلى هؤلاء الفلسطينيين كأعدى أعدائها. تقول التقارير التى نشرتها صحيفة يديعوت أحرونوت يوم ١٠ يولية «إن وتيرة الإنجاب بينهم هى الأعلى على مستوى العالم، ووفق آخر استطلاع أجرته بلدية القدس سيتحول العرب إلى غالبية فى القدس بحلول عام ٢٠٤٠م». فكيف سيكون الحال إذا انتخبوا رئيسًا فلسطينيّا عربيّا لرئاسة بلدية القدس، إذن لا بد من ضم الأحياء المهمة من القدس الشرقية والسماح لليهود بالإقامة فيها؛ لأنهم ممنوعون حتى اليوم من ذلك.

من هنا تتوافق جميع الأطراف المتعاونة مع حكومة إرييل شارون والمتعارضة معها على أن «عاصمة اليهود الموحدة يُهددها الخطر» لأن نسبة اليهود المهاجرين إلى القدس سلبية أما نسبة العرب فهى إيجابية. لذا وجب التحرك الإيجابى السريع الفعال، وليس معنى ذلك البدء من الصفر.. بل إزاحة الستار عن الخطط سابقة التجهيز التى كلفت بها فرق بحثية منذ عام ١٩٩٠م لتبادل الرأى حول كيفية تمويلها وأنسب التواريخ للبدء فى تنفيذها باستغلال الأجواء السياسية والآنية والاقتصادية الحالية بما فى ذلك مناخ انتخابات الرئاسة الأمريكية ونتائج وانتخابات البرلمان الأوروبى التى جاءت مخالفة لسياسات حكوماته الحالية.

المخطط الإسرائيلى يمهد لفصل ستة أحياء فلسطينية أخرى هى العيساوية وعناتا ومخيم شعفاط وكفر عقب وصور باهر وأم طوبا وإلحاقها بالضفة الغربية وبالتالى إسقاط حق الإقامة عن حوالى ١٥٠ ألف نسمة من سكانها؛ مما سيؤدى عمليّا إلى تقليص عدد فلسطينيى القدس إلى أدنى حد بعد أن نفذت فعلا فصل حى الرام وضاحية بريدة عن المدينة بإقامة جدار أسمنتى بارتفاع ثمانية أمتار وسجنت سكانهما البالغ عددهم ٨٠ ألف نسمة بعيداً عن الامتداد السكانى الذى عاشوا حوله طوال عمرهم والذى يعد بيئة التواصل التاريخية بالنسبة لهم منذ مئات السنين.

لم ينكر إيهود أولمرت نائب رئيس الوزراء الإسرائيلى ووزير الصناعة والتجارة هذا التوجه وأشار إلى أن بناء السور الفاصل وإقامة الحواجز والبوابات «أمر طبيعى لاستكمال توفير أكبر قدر من الأمن والاستقرار لسكان القدس من اليهود ولإحكام السيطرة على العناصر الفلسطينية التى سيكون أمامها منفذ واحد فقط للحركة وهو الذى يقع ناحية الشمال فقط فى اتجاه حاجز قلنديا ورام الله».

وإذا كانت خطة الانسحاب من قطاع غزة لا تمثل لإسرائيل خسارة تذكر فإن فصل الثمانية أحياء الفلسطينية عن مدينة القدس يحقق لها مكاسب على كافة المستويات.. فهو يعمل على خفض نسبة الفلسطينيين فى المدينة العربية المقدسة إلى أقل من ٢٠٪ لصالح زيادة نسبة المستعمرين اليهود لها ويؤدى إلى إخراج المدينة من دائرة الصراع وبذلك لا يحق للجانب الفلسطينى عندما يحين وقت المفاوضات النهائية!! أن يُطالب بإدراجها كبند من بنود التفاوض ويقضى تمامًا على فكرة أن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المزمع إعلانها!!.

هل ما زلنا نذكر سياسة حكومات إسرائيل المتعاقبة منذ بداية تسعينيات القرن ٢٠٠٣م لتفريغ المدينة المقدسة من كل ما يشير إلى وجود مؤسسة فلسطينية فعالة واستبدال أجهزة إسرائيلية بها . . هل ما زلنا نذكر مخطط القضاء على البنية التحتية للوجه الفلسطينى فى القدس اقتصاديّا وتعليميّا وصحيّا . . هل ما زلنا نذكر تشجيع السلطات الإسرائيلية على زعزعة أمن المدارس والمعاهد التعليمية الفلسطينية بغرض إبعاد طلابها عنها ونشر المخدرات والمفاسد بينهم، كل ذلك كان مقدمة لخطوة توحيد القدس إسرائيليا بطرد غالبية سكانها العرب منها!! .

بعد عملية سلخ الأحياء العربية وضمها للقدس الغربية كيف سيتم طرد الفلسطينيين؟؟ بالقانون وعلى رءوس الأشهاد من أوروبيين وأمريكيين!! .

منذ بضعة أشهر تأسست بإيعاز من حكومة شارون شركة مدنية كُلفت بمهمة أساسية محددة هى : إجراء عملية مسح شامل لكل فلسطينى يعيش فى القدس أو يتردد عليها من زاوية موقفه من سداد الضرائب التى تفرضها عليهم حكومة الاحتلال وما حكم عليه به من غرامات . . توصلت هذه الشركة إلى أن ٨٠٪ من سكان القدس من الفلسطينيين مدينون بمبالغ طائلة لأجهزة الحكومة الإسرائيلية ابتداء من أقساط التأمين الصحى الوطنى وضريبة امتلاك جهاز تليفزيون إلى تراخيص السيارات وغرامات المرور والبناء وغيرها .

فى ضوء ما توصلت إليه هذه الشركة التى قامت بعملها فى سرية تامة تستعد وزارة الداخلية لإخطار كل فلسطينى مدين لجهة حكومية بضرورة السداد خلال فترة زمنية محددة وإلا قُدّم للمحاكمة . . فى ظل الحالة المتردية لكل فلسطينى من أبناء القدس ماليّا واقتصاديّا ليس أمام المدينين إلا :

ـ سداد المبالغ الطائلة المحكوم بها عليهم .

ـ أو الاتفاق على صفقة يقبلون فى ضوئها الابتعاد عن حدود بلدية القدس والقبول بعدم العودة إليها بعد سحب التصاريح الإسرائيلية منهم، مقابل شطب ديونهم والتعهد بعدم ملاحقتهم قضائيّا .

أما القلة القادرة على السداد فسيفرض عليهم حتمية استبدال وثائق السفر / الهويات الزرقاء التى فى حوزتهم بجوازات سفر إسرائيلية، ومن يرفض منهم

ستسحب منه أوراقه الثبوتية ويطرد فوراً بقوة الشرطة المستندة إلى حكم محكمة، من داخل حدود بلدية القدس إلى الضفة الغربية.

تتوقع الحكومة الإسرائيلية خلال فترة زمنية محدودة أن تحقق خطة سلخ الأحياء الفلسطينية من القدس الشرقية وإلحاقها بالقدس الغربية ومؤامرة التهجير الجماعى (الترانسفير) للفلسطينيين من سكان القدس أهدافها، لذلك تقوم اللجان الحكومية منذ الآن بوضع خرائط البناء فوق الأراضى التى يتوقع تفريغها من ساكنيها العرب. . كما تقوم اللجان القانونية بدراسة مدى قانونية السماح لعشرات من الشركات للبدء فى تنفيذ مشاريع إسكانية فى أماكن ذات صبغة دينية لتعزيز التواجد السكانى اليهودى بها.

فى الوقت نفسه تقوم الأجهزة الإسرائيلية المختصة بتسجيل تبعية المواليد الجدد للأسر الفلسطينية من أبناء القدس، لأماكن أخرى بعيدة عن المدينة وتصر على عدم قيدهم فى صفحات بطاقة الوالدين حتى لا يكون من حقهم فى المستقبل المطالبة ببطاقة هوية باعتبار أنهم من أبناء القدس!!.

جريدة الوفد اليومية ـ ٣/ ٧/ ٢٠٠٤م

obeikandl.com